

ظاهرة النشوء الاقتصادي دراسة في المفهوم والمرتكزات

The phenomenon of emerging economies study of the concept and the foundations

عادل بلجبل¹Adel BELDJEBEL¹Adel.beldjebal@univ-batna.dz (الجزائر)،¹ جامعة باتنة 1

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/16

تاريخ الاستلام: 2019/11/13

Abstract:

Emerging economies have played an increasingly important role on the world stage, especially since the second half of the twentieth century, because of the development of these countries, and the active role they played in the international capital movement. Its success has not been free from turmoil and crises, but it has managed to overcome these crises better than its counterparts and gradually stabilize its financial markets.

Keywords: Emerging Economic, Emerging Economies, Economic Openness, BRICS.

JEL Classification Codes: F40, F02, F00

ملخص:

لعبت الاقتصاديات الناشئة دورا متزايد الأهمية على الساحة العالمية، خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نتيجة التطور الذي عرفته هذه الدول، والدور الفعال الذي لعبته ضمن الحركة الدولية لرؤوس الأموال. إلا أن النجاح الذي حققته لم يخل من الاضطرابات ثم الأزمات، إلا أنها نجحت في تجاوز هذه الأزمات على نحو أفضل مقارنة بنظيرتها من الدول واستطاعت إعادة الاستقرار تدريجيا إلى أسواقها المالية.

الكلمات المفتاحية: النشوء الاقتصادي، الاقتصادات الناشئة، الانفتاح الاقتصادي، دول البريكس.

تصنيفات JEL: F40, F02, F00

* المؤلف المرسل: عادل بلجبل، الإيميل: Adel_bariki@yahoo.fr

1. مقدمة

في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ استخدام مصطلح "الاقتصاديات الصناعية حديثاً" (Newly Industrialized Economies) لوصف تلك الدول التي حققت معدلات نمو سريعة، نتيجة تبنيها للعديد من السياسات الليبرالية وقيامها بعمليات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة أساساً على الانفتاح على الأسواق الخارجية. وكانت مقتصرة آنذاك على بعض الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية. بعدها قامت مؤسسة التمويل الدولية (التابعة لمجموعة البنك الدولي)، بطرح مفهوم "الأسواق الناشئة" (Emerging Markets) بدلا عن مصطلح "الاقتصاديات الصناعية حديثاً"، والمقصود به مجموع الدول النامية متوسطة الدخل التي تسمح للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم في أسواقها المالية. ثم توسع نطاق مصطلح "الأسواق الناشئة" ليشمل المزيد من الدول والمناطق، وتم استبدال مصطلح "الاقتصاديات الصناعية حديثاً" و "الأسواق الناشئة" بمصطلح "الاقتصاديات الناشئة" (Emerging Economies) (The Boao Forum for Asia, 2009, p. 1). ولقد تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعات حيث أطلق مصطلح الاقتصاديات المصنعة حديثاً على الدول الناشئة في آسيا وتضم كل من تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وسنغافورة. كما تعرف المجموعة التي تضم البرازيل، روسيا، الهند الصين، بدول البريك (BRIC)، وتم إضافة جنوب إفريقيا لتعرف باختصار (BRICS)، ومجموعة (N.11) التي تضم كل من بنغلاديش، مصر وإندونيسيا وإيران وكوريا، والمكسيك، ونيجيريا، باكستان والفلبين وتركيا وفيتنام (Mathlouthi, 2008, p. 17). انطلاقاً مما سبق كيف يمكن القول على وجه التحديد بأنّ بلدا ما "ناشئ"؟

2. مفهوم وخصائص النشوء الاقتصادي

1.2 مفهوم النشوء الاقتصادي.

تم استخدام مفهوم "النشوء" في اليونان القديمة (The Boao Forum for Asia, 2009)، خاصة من قبل **طالس**، لوصف ظاهرة لا يمكن تفكيكها بحيث أن "الكل أكبر من مجموع أجزائه".

في الواقع، هذا التصور الواسع جدا ملائم بشكل كاف للمقاربة في العلوم الاجتماعية، حيث تتعدد عمليات النشوء وتتنوع فهي في الواقع تضي من التحليل السوسولوجي للسلوكيات الجماعية إلى تحليل الأحداث الاقتصادية، مروراً بدراسة نظم المعلومات من نوع الشبكات (الإنترنت والإنترانت، والشبكات الاجتماعية).

في الاقتصاد، ترجع عموماً فكرة "النشوء" إلى جون ستوارت ميل الذي يميز القانونيين الذين ينظمان الطبيعة: النمط المثلي أو الناتج (قوانين السببية) والنمط المتباين أو الناشئ الذي لا يمكن تفسيره بقوانين السببية.

يعني "النشوء" فرض الذات والظهور في موضع جيد على إحداثيات التنمية، لذا يمكنه رؤية بناء اقتصادي انتقالي، قاسمه المشترك هو النمو الاقتصادي. وهكذا فـ"النشوء" هو أولاً تحقيق المماثلة مع الدول الأكثر تقدماً، وامتلاك رؤوس أموال تسمح باحتلال مكان في السوق في ظل العولمة (DENIEUIL, 2008, p. 10).

يبدو النشوء كظاهرة اقتصادية كلية جديدة، لا يمكن التنبؤ بها. وليست متوقعة مع هياكل ووظائف جديدة (سيئة الترابط بمتغيرات يمكن تحديدها)، وديناميكية خاصة مبنية على توازنات جزئية (من الاقتصاد الجزئي)، ولكن مؤدية إلى حالة جديدة من التوازن العام. لهذا ينبغي للاقتراب من المفاهيم الاقتصادية الحديثة أن تُضاف بطبيعة الحال إرادة الاعتماد على النظم المالية والإنتاجية والمؤسسية والثقافية الهادفة إلى إحداث نمط هيكلي جديد ومستدام للرفاه الاجتماعي (Mathlouthi, 2008, p. 18).

ويعني النشوء الخروج من بيئة يكون الشيء مغموراً فيها والظهور على السطح، وهو مفهوم نشأ من العلوم الفيزيائية (البصريات، والسوائل) والبيولوجية (الجهاز العصبي، والأعضاء). تستخدمه العلوم الاقتصادية بمعنى الظهور المفاجئ لبلد ما على الساحة الدولية. ولكن هذا المصطلح نادراً ما يستخدم في العلوم الاجتماعية، إذا كان أحد يتحدث اليوم عن الاقتصاديات الناشئة فإنه يبدو أكثر إشكالاً للنظر في الشركات الناشئة. وهذا يعني أن فكرة النشوء تشير إلى إعداد من حيث التنظيم والتنمية الجماعية والعولمة، وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع (DENIEUIL, 2008, p. 9).

وتظل الحقيقة أن النشوء هو جزء من محور تطور وحدوي للرأسمالية، ما دامت البلدان الاشتراكية والشيوعية السابقة لا تسمى "ناشئة"، إلا إذا انسجمت مع النموذج الليبرالي الجديد لمبادئ اقتصاد السوق كروسيا على سبيل المثال (DENIEUIL, 2008, p. 11).

2.2 الخصائص الأساسية للنشوء الاقتصادي

في هذا الصدد، ولتأكيد الطابع العالمي لمعايير النشوء، نرى ظهور قواسم مشتركة من خلال المؤشرات الأساسية للنشوء من الناحية الاقتصادية. هذه المؤشرات تفرض نفسها وبالتالي مهما كان تنوع وخصوصية السياقات المنظور فيها إلا أن هناك بحسب (DENIEUIL, 2008, p. 11):

1.2.2 زيادة في معدلات النمو الاقتصادي

من العوامل التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي:

- توافر الموارد الاقتصادية، إن توافر الموارد البشرية والمالية يساهم في زيادة النمو الاقتصادي والذي ينعكس على باقي القطاعات الأخرى؛
- التقدم التكنولوجي، يساعد على النمو الاقتصادي بشكل كبير، حيث أصبح بالإمكان التطوير والإنجاز بسهولة ومرونة مع توافر التقدم التكنولوجي؛
- الاستخدام الأمثل والشامل للموارد الاقتصادية، بمعنى أنه يجب استغلال جميع الموارد الموجودة وتحقيق أكبر فائدة منها، ويجب ألا يكون هناك مورد اقتصادي معطل؛
- السياسات الاقتصادية المتبعة، إن طبيعة السياسات المتبعة والتشريعات القانونية التي تتعلق بالأموال المالية من شأنها أن تزيد في معدل النمو الاقتصادي إذا كانت سياسات وبرامج إيجابية وفعالة؛
- توافر الاستقرار السياسي، يعدّ توفّر الأمن والأمان والاستقرار السياسي من متطلبات الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، فعدم وجود الاضطرابات أو المشاكل في الدولة يجعل للنمو الاقتصادي بيئة خصبة لزيادة معدلاته؛

2.2.2. تحرير التجارة وخصخصة سوق رأس المال

ولد مفهوم "النشوء" تاريخيا في عام 1980 تحت دفع أسواق الأوراق المالية في بلدان الجنوب التي مثلت لفترة طويلة بالنسبة للبلدان النامية نموذجا يحتذى به. وبالنسبة لأصحاب القرار فيها، فهو يغطي واقعا معينا فمن بين البلدان النامية، يتعلق الأمر بالدول التي تمارس بطريقة فعالة نوعا ما اقتصاد السوق، وتصل بذلك إلى التمويل الدولي بينما تلتزم ببرنامج إصلاحات عميقة. وتتعلق هذه الأخيرة ب: تحرير تجارتها الدولية، تحرير سوقها المالي وأسواق رأس المال، تعزيز نمو ناتجها المحلي الإجمالي والحد من الفقر (Mathlouthi, 2008, p. 18).

3.2.2 تطوير البحث التكنولوجي لصالح الصادرات المصنعة

وعلى هذا النحو، تدعى البرازيل والمكسيك "ناشئة" أساسا بفعل صادراتها المصنعة ذات التكنولوجيا العالية، وهو المؤشر الأول للنشوء. ينبغي تحديد المعيار العالمي للنشوء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها دعما جديدا للنمو تسهم فيه الاستثمارات الدولية. وقد دخلت هذه التكنولوجيا في عادات الابتكار وأثرت على طرق للإنتاج والتبادل والاستهلاك والتنظيم. فهي تقترح إعادة صياغة العرض مع خدمات جديدة (DENIEUIL, 2008, p. 11).

4.2.2 المعيار الاجتماعي للنشوء

رغم أن مفهوم "النشوء" يندمج اليوم مع الوصول إلى الحداثة إلا أنه من المهم النظر في نقاط ضعفه. فوصف النشوء لم يعط إلا للبلدان التي انخرطت في إصلاحات تحرير التبادلات التجارية والاستثمارات المالية فارتفع "مستوى المعيشة" فيها لزوما. ولكن عددا كبيرا مما يسمى بـ "الدول الناشئة" يصطدم بفوارق كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا في نقل المعرفة التكنولوجية، والحوكمة السياسية، وتطوير الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (DENIEUIL, 2008, p. 12).

ومن الجدير بالذكر أن المفارقة في المعيار الاجتماعي يكمن في: (الحد من الفقر، والديمقراطية التشاركية والاجتماعية ونظام الرعاية الصحية)، لكنه حتى الآن لا يعتبر معيارا لوصف الاقتصاد بالنشوء.

5.2.2 الحكم الراشد

أظهرت الدراسات أن النشوء ليس مرادفا بالضرورة للحكم الرشيد. فقد عرفت بعض الدول نموا بشكل ملحوظ في ظل سوء الإدارة. أليس للدول التي يقال أنها "الأكثر فسادا" في النظام العالمي الحالي الذي يقال له "الديمقراطي" معدلات نمو جيدة (DENIEUIL, 2008, p. 12)، بالنظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادية في هذا السياق، أمازال من "العلمي" الاعتقاد أن نمو الرأسمالية الليبرالية سيذهب دائما في اتجاه أخلاقيات "القيم الجيدة" للثقافة أو الديمقراطية؟

6.2.2 تبني مبادئ اقتصاد السوق

تندمج روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية في فئة البلدان الناشئة، ليس بسبب تحسين أدائها الصناعي والتصدير أو ديناميكية سوقها المحلية بل لانضمامها الرسمي إلى مبادئ اقتصاد السوق (Mathlouthi, 2008, p. 19).

7.2.2 التغير في هيكل الميزان التجاري

يبدو أن التغير الكبير لهذه الدول في ميزانها التجاري يطوي صفحة هيمنة صادرات السلع الأولية، لأن حصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة تنمو بشكل كبير في إجمالي صادراتها الصناعية (Mathlouthi, 2008, p. 19).

8.2.2 كثافة الجهاز الصناعي الموجه للتصدير

في حالة البلدان مثل كوريا الجنوبية وماليزيا، سبب إدراجها في مجموعة البلدان الناشئة يعود إلى النمو الهائل في صادراتها الصناعية، بسبب وجود الشركات العالمية على أراضيها والتي تسمح باستيعاب فوائد التبادلات والسيطرة على حصة متزايدة من سوقها على الصعيد العالمي (Mathlouthi, 2008, p. 19).

9.2.2 المعيار الديموغرافي

تشكل الديموغرافيا أيضا معيارا ممكنا للنشوء، فبلد كالهند بسبب وزنه الديموغرافي من مصلحته أن يمثل سوقا محلية كبيرة، وأن يولد بالتالي حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا يستهان بها من الثروة العالمية (Mathlouthi, 2008, p. 19).

وباختصار تتميز البلدان الناشئة بتكاملها الإنتاجي والمالي الكبير وبجهودها من أجل الانفتاح الاقتصادي في إطار عملية تطور نوعي ينقلها من حالة التخلف إلى النشوء الرأسمالي. ومن اللائق أن يضاف إلى الدول السابقة بعض دول شرق آسيا ذات الصادرات القوية، بما في ذلك كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، التي أدرجت في "الاقتصاد العالمي" ونتجت من سياسات عامة قوية التأيير وحماية في الأسواق الخارجية وحامية لأسواقها المحلية. ومع ذلك فقد استفادت دول مثل تايلاند والفلبين وماليزيا أيضا في مرحلة ثانية من نقل الصناعة اليابانية والتايبانية (DENIEUIL, 2008, p. 20).

3. معايير وتصنيفات واهم مميزات الدول الناشئة

تصنف البلدان في مختلف أنحاء العالم في عدد من الفئات على أساس تنميتها الاقتصادية، وتستند هذه التصنيفات إلى العديد من المعايير، ومن المعلوم أن الدول التي تعتبر أكثر تطورا تسمى عادةً بالدول المتقدمة أو دول العالم الأول، في حين يطلق على الدول الأقل تطورا الدول النامية أو

دول العالم الثالث، فما هي الأسس التي تعتمد عليها هذه التفرقة بين نوعين من البلدان في العالم (الباحثون السوربون، 2015)؟

1.3 المعايير

تصنيف الدول وتسجيلها في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نمواً، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها. فحسب الأمم المتحدة يتم التصنيف كل ثلاث سنوات على قاعدة ثلاثة معايير (رزق، 2009، الصفحات 10-11):

أولاً- مستوى الدخل وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً- توافر الموارد البشرية وفقاً لرقم قياسي مركب، يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي).

ثالثاً- مستوى التنوع الاقتصادي أيضاً وفقاً لرقم قياسي مركب، يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج، واستهلاك الطاقة، إضافة إلى نوعية الصادرات السلعية. وتوجد معايير أخرى لتحديد الاقتصاديات الناشئة منها (Lafargue, 2011, p. 102):

1- نمو حصتها في تجارتها الخارجية، فحصة الصين مثلاً في التجارة الدولية ارتفع من 3.56% سنة 2000 إلى 9.6% سنة 2009% بمعنى أن حصتها في التجارة الخارجية زادت بمعدل 380%. هذه الديناميكية في التجارة الدولية تسمح بتراكم احتياطات النقد الأجنبي في هذه الدول، وهو الأمر الذي يمكنها من اكتساب التكنولوجيات والسلع الاستهلاكية من الخارج. وفي جويلية 2010 كانت كل من الصين، روسيا، تايوان، الهند والبرازيل ضمن الدول الحاصلة على المراتب الأولى من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية. إن الاحتياطات الأجنبية التي تمتلكها كل من روسيا والبرازيل سنة 2010 تعادل تلك التي تحتفظ بها كل دول منطقة اليورو.

2- زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل الوطني، ففي عام 1990 قدرت حصة البرازيل، الصين، الهند وروسيا، وجنوب أفريقيا من الثروة العالمية

بـ 8.4% وفي سنة 2010 قدرت بـ 16% مقابل 24% للولايات المتحدة و 27% للاتحاد الأوروبي. مع معدل نمو سنوي قدره 8%. ومنذ سنة 2000، نصيب الفرد من الدخل تضاعف أربعة مرات في الصين، وثلاثة مرات في البرازيل والهند.

3- اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية، كاد اعتماد هذا المعيار أن يقصي روسيا من قائمة استطاعت منذ أواخر التسعينيات إحداث تغيرات عميقة في اقتصادها من خلال تطوير قطاع الخدمات، والذي أصبح يساهم بنسبة 60.5% من الناتج المحلي الإجمالي لها.

4- وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة، وتعتبر الصين، البرازيل، المكسيك، روسيا، الهند وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية من بين أهم الاقتصاديات المستقطبة للاستثمارية الأجنبي المباشر، ففي سنة 2010 استقطبت هذه الدول السبعة 1870 مليار دولار في شكل استثمار أجنبي، وهو ما يعادل 60% من رأس المال المستقطب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

5- امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص، فمن بين أفضل 500 شركة عالمية توجد العديد من الشركات الصينية مثل (بتروتشينا Petrochina، وشركة الصين الوطنية للبترول (China National Petroleum Corporation)، والهندية مثل (ريليانس Reliance)، وشركة النفط والغاز الطبيعي (Oil and Natural Gaz Corporation) والبرازيلية مثل (بتوبراس Petrobras، فال Vale).

وتندرج الدولة ضمن البلدان الأقل نمواً إذا حدث إخفاق في المؤشرات الثلاثة السابقة، وتخرج من تلك الحلقة إذا تخطت معيارين من المعايير الثلاثة.

وبالإضافة إلى هذه المعايير الثلاثة تشترك مجموع هذه البلدان الأقل نمواً في الخصائص التالية

:(Sottas, 1984, p. 6)

■ تتميز معظم هذه البلدان بقلّة نسبة النمو الاقتصادي بالمقارنة مع النمو السكاني السريع، مما يجعلها في حالة ركود دائم؛

■ ضعف الهيكل الاقتصادي وعدم قدرته على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي، وزيادة العوائد التصديرية اللازمة للاستثمار الدائم وتوسيع نطاقه مما يعيق النمو في تلك الدول.

■ ضعف معدلات الادخار والاستثمار حيث تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وخاصة أن التزامات خدمة الدين تقوض قدرات تلك البلدان على حشد المدخرات المحلية أو تحول دون استفادتها من الموارد القابلة للاستثمار؛

كما أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال متدنياً جداً وفي الحالتين أن البلاد الأقل نمواً مستمرة في تسجيل مستويات شديدة الانخفاض في الاستثمار، مما يؤدي إلى إعاقة إمكانية تكبير اقتصادياتها؛

■ تخلف القطاع الزراعي وارتفاع معدلات نقص الغذاء، فالقطاع الزراعي يشكل أساس النشاط الاقتصادي لتلك البلدان، فهو يسهم ليس بأقل من ثلث الناتج المحلي، كما يستخدم جزءاً هاماً من قوة العمل لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين، وهو المصدر الأساسي للعوائد من النقد الأجنبي (رزق، 2009، ص 11).

لذلك فإن تخلف القطاع ينعكس سلباً على كامل المهمات التي سبقت الإشارة إليها، وكما تعجز عن تلبية حاجاتها الغذائية، وإذا أضفنا عجزها عن الاستيراد فإنها ستصاب بالنقص الغذائي، وزيادة المديونية الخارجية، إن هذا العامل يعتبر من العوامل التي تتفاقم في البلدان الأقل نمواً خاصة في الفترات الأخيرة. لذلك يتزايد الاتجاه نحو الاقتراض من الخارج لتمويل العجز في موازين الحساب الجاري وكذلك لتمويل المشاريع التنموية، ووضعت الحالة المتردية للبلدان الأقل نمواً المجتمع الدولي الاقتصادي ككل أمام ضرورة التعاون من أجل التصدي لاحتياجات شعوبها المعبر عنها في التوجيهات الوطنية المتخذة تحت وصاية شركائها في التنمية (de Solage, 1997, p. 247).

وصلت الديون الخارجية لتلك البلدان إلى ما يتجاوز 1.5 ترليون دولار، يضاف هذا إلى ضعف المعونات وارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع القدرة الإنتاجية. كل ذلك أدى إلى انخفاض مستويات التنمية الاجتماعية والبشرية.

2.3 التصنيفات

1.2.3 تصنيف منظمة التجارة العالمية.

أخفقت هيئة الخبراء في منظمة التجارة العالمية، في وضع تصنيف عالمي جديد للتطور الاقتصادي لدول العالم، والاتفاق على معايير تحدد بشكل قاطع. وقد ناقشت تلك الهيئة عشرات الاقتراحات لتصنيفات جديدة لكن أكثرها قبولا تصنيف يقفز بالدول النامية إلى ثلاثة أصناف متباينة (رزق، 2009، الصفحات 11-12):

- الدول الأقل نموا (دخل الفرد فيها أقل من 900 دولار).
 - الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض (دخل الفرد 901 – 3035 دولار).
 - الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع (دخل الفرد 3035 – 9385 دولار).
- ويرى المقترح أن تحدد الدول الأعضاء نفسها الانتماء إلى أي من المجموعات بحرية وهذا ما ترك تناقضات كبيرة، وتغييرا في الدخل من أجل البقاء في تصنيف ما، والتمتع بمزاياه واستثناءاته الضريبية.

ونظرا لتعذر التعريف الفني المحدد والجامع المانع في الأمم المتحدة نفسها، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، اليابان، نيوزيلندا، جبل طارق وسويسرا صنفت جميعها دولا متطورة.

أما اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تزال خارج عضوية الاتحاد الأوروبي فقد سميت بالاقتصاديات الإنتقالية، في حين صنفت كل دول العالم الأخرى كدول نامية، وهذا يعني أن دول

الخليج العربي وكل دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى النمر الآسيوية والصين اعتبرت دولا نامية، على الرغم من أن أكثرية هذه الدول التي تتمتع بنتاج محلي أعلى قيمة من الناتج المحلي لبعض الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، كما تعمل المنظمة على تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات، العمالة ونقل التكنولوجيا الذي سينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية. بالإضافة إلى هذا من المرتقب أن تكون منظمة المنتدى العالمي للتجارة الذي يهدف إلى تسهيل انتقال حركة السلع والخدمات بين مختلف الدول، دون تفرقة حالة الدول النامية خاصة ونحن في عهد التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة (بوطمين، 2001، صفحة 201).

2.2.3 التصنيف حسب تقرير التنمية البشرية.

أشار تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2007-2008، وبناء على البيانات المتوافرة لأعضاء في الأمم المتحدة، إضافة إلى هونغ كونغ والأراضي الفلسطينية، وبقيت 17 دولة لم تتوافر المعطيات اللازمة لتصنيفها من بينها العراق وأفغانستان والصومال.

لقد ركز التقرير على التصنيف وفقا لأربع طرق هي (رزق، 2009، ص.ص 12-13):

أ. بالنسبة للتنمية البشرية: فقد دمج التقرير عناصر من مؤشر الرفاه المركب تشمل

معدلات الأعمار مستوى التعليم والدخل وتوزيع الثروة.

ب. أما حسب الدخل: فقد تم تصنيف الدول وفقا لمجموعات دخلية باستخدام

التصنيفات الخاصة بالبنك الدولي: دخل مرتفع (10726 دولارا للفرد) ودخل

متوسط (أقل من 10726 دولارا للفرد) ودخل منخفض (875 دولارا أو أقل).

ج. حسب المجاميع الرئيسية في العالم: فقد صنف الدول إلى دول نامية تشمل وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

د. أما حسب المناطق: فقد تم تقسيم الدول النامية حسب المناطق الإقليمية، إلى دول عربية وشرق آسيا والهادي، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية، المكسيك، جنوب آسيا، أوروبا الغربية، إفريقيا جنوب الصحراء، وسط أوروبا وأوروبا الشرقية. ويتناول تقرير التنمية البشرية كيفية مساهمة العمل في تعزيز التنمية البشرية في ظل تغيرات متسارعة تطال عالم العمل وتحديات كبرى لا تزال قائمة. وينطلق التقرير من مفهوم واسع للعمل، لا يقتصر على الوظيفة، بل يتجاوزها إلى العمل التطوعي والإبداعي، ويتعمق في الصلة بين العمل والتنمية البشرية، ويركز على العمل في الرعاية، والعمل المدفوع الأجر، ويتطرق إلى مفهوم العمل المستدام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

ويؤكد التقرير أن ما بين العمل والتنمية البشرية ليس صلة تلقائية، لأن بعض أشكال العمل، مثل العمل بالإكراه، تتنافى مع التنمية البشرية بما تنطوي عليه من انتهاك لحقوق الإنسان وكرامته وتعد على حريته واستقلاله. ومن دون سياسات صائبة، يؤدي انعدام المساواة في الفرص والمكافآت في العمل إلى تعميق الانقسامات والفوارق في المجتمع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

3.2.3 تصنيف مؤسسة UNCTAD

هناك مؤشرات تعتمد على مؤسسة UNCTAD تقييم بها اقتصاديات العالم (رزق، 2009، الصفحات 13-14)، ومنها:

1.3.2.3 جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

ودلالته على نجاح دولة ما في جذب ذلك الاستثمار، وعلى اعتبار قوة اقتصاده، بحيث تقبل عليه الاستثمارات الأجنبية أو العكس.

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بمعدل 16 بالمائة فبلغت قيمته 1.23 تريليون دولار في عام 2014، حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد. وجاء في التقرير أنه يمكن عزو أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتباب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية. وتمتّ مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة.

ويكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 تليها هونغ كونغ (الصين) والولايات المتحدة. واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة.

وتتشكّل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة والبرازيل والهند¹.

ويحدث هذا بالموازاة مع توسّع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تكاد تبلغ قيمته نصف تريليون دولار. وفي عام 2014، كان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصادات النامية أو التي تمرّ بمرحلة انتقالية هونغ كونغ، والصين، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وشيلي، وتايوان)، حيث أن شركات من بلدان آسيا تستثمر حالياً خارج أكثر من الشركات من أي منطقة أخرى. وحسب التقرير (World investment report, 2015)، تمثّل الاقتصادات النامية نسبةً قياسية تبلغ 35 بالمائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، بعد أن كانت سجّلت 13 بالمائة في عام 2007. فارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصادات نامية

إلى اقتصادات نامية أخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب)، بمعدل الثلثين فارتفع من 1.7 تريليون دولار في عام 2009 إلى 2.9 تريليون دولار في عام 2013 (World investment report, 2015) في حين سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بنسبة 28 بالمائة، بقيمة 499 مليار دولار (World investment report, 2015).

الجدول رقم 1: مؤشرات مختارة حول الاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات مختارة

القيمة بالأسعار الحالية (مليارات الدولارات)					البند
2014	2013	2012	2007-2005	1990	
1228	1467	1403	1397	205	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1354	1306	1284	1423	244	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
26039	26035	22073	13894	2198	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
25875	25975	22527	14883	2254	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
1575	1517	1467	1024	82	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
6.4	6.1	7.0	7.6	4.4	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1486	1453	1445	1105	128	الدخل من الاستثمار الأجنبي الوارد
5.9	5.8	6.6	7.6	5.9	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

المصدر: الأنكاد، تقرير الاستثمار الأجنبي لعام 2015،

أظهر الموقع: <http://www.unctad.org/15582>

وقد عزت "أونكتاد" هذا النمو في المقام الأول إلى الأداء الاقتصادي العفوي في معظم أنحاء العالم إضافة إلى عمليات الاندماج والاستحواذ على الأسواق عبر الحدود التي قامت بها الشركات الوطنية، والتي وصل عددها إلى 78 ألف شركة.

2.3.2.3 درجة الملاءة الائتمانية للدول

فالدولة التي تحصل على تقدير "A" تؤكد أن درجة مخاطرها منخفضة، وأن قدرتها على سداد دينها قوية. أما تقدير "BB B" فيعني أن درجة مخاطرها منخفضة وقدرتها على سداد دينها معتدلة، بينما تقدير "B+" فيعني أن درجة مخاطرها عالية ومضاربتها مرتفعة.

هذا التصنيف الائتماني يبني على معلومات كاملة تتوافر لمؤسسة التصنيف عن الوضع الاقتصادي للبلد المعني وتوزع المعلومات بين داخلية من مؤسسات البلد المعني وخارجية مستقلة. ويشمل هذا التصنيف التغيير الموضوعي لنقاط الضعف والقوة والإمكانيات المتاحة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويساعد التصنيف على تقييم الانجازات المحققة والاستفادة منها في عملية تطوير الإصلاح الاقتصادي. إن القاعدة الأساسية للاقتصاد الناضج هي توافر الأرقام والمعلومات، حيث من دونها تضع إمكانية صنع قرار التطوير، لذلك يعتبر الإفصاح والشفافية معياري الرشد والنضج في القرارات الاقتصادية المناسبة.

3.3.2.3 التصنيف حسب الناتج المحلي

لم تكن هوة المساواة في العالم يوما على هذه الدرجة من العمق، وهي تظهر في جميع المجالات، خاصة على صعيد المؤشرات الأكثر استخداما، وتحديدًا منها الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (رزق، 2009، الصفحات 14-15).

يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال عام واحد مضافا إليها الفارق بين عوائد الإنتاج من الداخل ومن الخارج، فيتشكل منهما الناتج الوطني الإجمالي (مفهوم، 2015).

يحول البنك الدولي القيم والأرقام إلى الدولار الأمريكي، على أساس سعر الصرف للسنة المعينة بهدف المقارنة بين الدول، ولكن تلك الأرقام تفتقر إلى الدقة فهي معطيات لا يتم تقديرها بشكل صحيح في كثير من البلدان، ورغم ذلك يبقى أفضل وسيلة للمقارنة.

وهكذا يتطابق تصنيف الدول تبعا لهذا الناتج تقريبا، مع تصنيفها على أساس الإنتاج الصناعي أو التجاري أو القدرة المالية.

ويسود اعتقاد أن الفارق بين مجموع الدول الغنية وبين مجموع الدول الفقيرة يزداد عمقا بفعل العولمة والنيوليبرالية، لكن في الواقع حصة البلدان المتقدمة المتراكمة تتراجع لحساب الدول الناشئة (رزق، 2009، صفحة 15).

4.3.2.3 حصة الفرد والنتائج المحلي

يقدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد لفكرة عن مستوى المعيشة. لكن في البلدان النامية أرقام الناتج أدنى من الحقيقة بسبب عدم احتساب قيمة الاستهلاك الذاتي والأعمال التعاونية والقطاعات الاقتصادية غير الشرعية.

كما أن استخدام وحدة نقدية موحدة كمعيار يطرح مشكلة بحد ذاته، كون القوة الشرائية للدولار تختلف بحسب البلدان، لذلك يقترح البنك الدولي ناتجا محليا للفرد، يأخذ بعين الاعتبار الأسعار والقدرة الشرائية للمقارنة (PPP) فتتقلص الفروقات رغم أنها تبقى كبيرة جدا، وكمثال على الفرق نورد المقارنة بين لوكسمبورغ التي يبلغ ناتجها المحلي للفرد حوالي 42 ألف دولار وبين البلدان الإفريقية وناتجها المحلي للفرد يبلغ حوالي ألف دولار (رزق، 2009، الصفحات 15-16).

بخلاف ذلك تظهر تحاليل تستند إلى مفاهيم مختلفة، مثل "بلدان العالم الثالث" أو "بلدان الشمال" و"بلدان الجنوب"... الخ. علما أن بعض دول الجنوب غنية إما نفطيا وإما صناعيا وإما مصرفيا، بينما بعض دول الشمال في شرق أوروبا أو جنوبها فقيرة نسبيا ولو أنها على درجة عالية من التصنيع (مفهوم، 2015).

3.3 مميزات الدول الناشئة

قبل أن نعرض على مميزات الدول كدول متقدمة أو متخلفة يمكن أن نعطي تعريفا مختصرا للتقدم والتخلف "حسب هيئة الأمم المتحدة"².

التقدم: مصطلح وظاهرة اقتصادية تعكس واقع الازدهار الاقتصادي والثقافي والرفاهي الاجتماعي والاستقرار السياسي نتيجة حيوية للمجتمع، وحسن استغلال الإمكانيات المتوفرة وتحويلها إلى ثروة متجددة.

التخلف: مصطلح اقتصادي يعكس واقع العجز في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي والرفاهي والاجتماعي مع سوء استغلال الإمكانيات والثروات المتوفرة.

وقد عرف إيف لاكوست التخلف بأنه: "مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز في عدم التكافؤ الحاد للثورة والفقر وفي الركود وفي التخلف النسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية" (بجاوي، 1981، صفحة 25).

وضع خبراء المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأمية والدولية كالبنك العالمي للإنشاء والتعمير IBRD ومنظمة التجارة العالمية OMC ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤسسة UNCTAD وغيرها من المنظمات، مجموعة مقاييس ومعايير لتحديد صفات وخصائص ومميزات وشروط الانتماء إلى عالمي التقدم والتخلف (Teulon, 2010, p. 178)، وهي معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية.

1.3.3 المعايير الاقتصادية

هي أكثر المقاييس المعبرة ومن أبرزها:

1.1.3.3 حجم المبادلات التجارية

تجمع بين الصادرات والواردات، وهو يكشف ضخامة رؤوس الأموال وكثرة الإنتاج الصناعي والزراعي، وفيه تظهر الفوارق الشاسعة بين العالمين المتقدم والمتخلف.

2.1.3.3 حجم الدخل الوطني الخام

هو مجموع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في بلد ما خلال سنة معينة، ويعد أكثر المقاييس دقة، فارتفاعه يعني ضخامة الإنتاج الصناعي، وانتعاش القطاع السياحي، والنقل والمواصلات... وسيطر العالم المتقدم على نسبة 90 بالمائة من إجمالي الدخل العالمي الخام.

3.1.3.3 كمية استهلاك الموارد الأولية

يستهلك العالم المتقدم الموارد المعدنية والطاقوية، خاصة المحروقات بكميات ضخمة لتطوره الصناعي وكثرة وسائل نقله، في حين نصيب العالم المتخلف منها محدود لضعف صناعته باستثناء الدول الصناعية الجديدة (Teulon, 2010, pp. 179-180).

2.3.3 المعايير الاجتماعية

وهي أيضا وسيلة لقياس مدى تقدم أو تخلف الأمم وذلك بمعرفة وضعية قطاع الصحة والسكن والنقل والدخل الفردي... الخ.

فالوضع الصحي مثلا في بلد ما، مؤشر لمعرفة مدى تقدم أو تخلف الأمم علما أن الأمم المتقدمة تملك هيكلًا صحيًا متطورًا يساهم في رعاية وحماية المواطن من مختلف الأمراض بينما تعاني الأمم المتخلفة من عجز في هياكل الاستقبال الصحية، وتكفل ناقص للمواطن المريض وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الوفيات في هذه البلدان (Avallone & Nicolas, 2008, p. 28).

3.3.3 المعايير الثقافية

وهي أيضا وسيلة أساسية لمعرفة تقدم أو تخلف دولة ما، فمعرفة نسبة الأمية ومستوى التعليم وعدد الكتب والمجلات التي تصدر سنويا كذلك مدى تطور وسائل الإعلام كلها كآليات لقياس مدى تقدم أو تخلف دولة ما.

الشكل رقم 1 تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب FMI /OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Satchs

Goldman Satchs و				FMI/OCDE
بنغلاداش	جنوب إفريقيا	مصر	الهند	الأرجنتين
الصين	البرازيل	أندونيسيا	إيران	الشيلي
روسيا	المكسيك	تركيا	الفلبين	ماليزيا
كوريا الجنوبية	هنغاريا	الفيتنام	جمهورية التشيك	البيرو
نيجيريا	بولندا	كولومبيا		تايلاند
باكستان	تايوان	HSBC		

Goldman Satchs FTSE

الدول الناشئة الجديدة "New-11" حسب Goldman Satchs

Source : François Lafague, « Des économies émergentes aux puissances émergentes », Revue questions internationales, n° : 51 septembre-octobre 2011, La Documentation française, p: 103.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جنوب إفريقيا الدولة الوحيدة المشتركة في جميع التصنيفات الأربعة (Goldman Satchs و FTSE و HSBC و FMI/OCDE) أما دول BRICS نجدها ضمن التصنيف المعتمد من قبل كل من (FMI/OCDE و Satchs Goldman) مع دول أخرى.

ونظرا لتنوع الأوضاع في البلدان النامية وظهور الاقتصاديات المسماة بـ"الناشئة"، يبدو من الضروري السعي لتوصيف أفضل لهذه الاقتصادات وتحديد العناصر التي تميزها عن غيرها من الاقتصاديات النامية. ما سعى إليه عدد من الاقتصاديين أمثال: (ش. برادفورد، 1993؛ ج. زاكس، 2000؛ د. جانكي، 2001 إلا أنها تظل مع ذلك أولية وتتركز في المقام الأول على بعد التصدير عند البلد قيد الدراسة (Avallone & Nicolas, 2008, p. 28).

ينقل كولن برادفورد (1993) نتائج محاولة تصنيف المالية العامة لعينة من عشرين اقتصادا ناميا عنقوديا على أساس متغيرات يفترض أن توصف الاقتصاديات الناشئة مسبقا. وما احتفظ به كمتغيرات هو معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الإنتاج المصنع، ومعدلات القيمة المضافة

الصناعية ومعدلات الصادرات المصنعة خلال الفترة 1965-1980. وانطلاقا من هذه البيانات بين الاقتصادي برادفورد وجود أربع مجموعات.

المجموعتان الأوليان تتألفان حصرا من اقتصاديات شرق آسيا (تلك التي تسجل أفضل الأداء) والمجموعتان الأخريان تتكونان من اقتصاديات من إفريقيا أو أمريكا اللاتينية. على الرغم من أهميتها يعاني هذا النهج من قيد كبير ما دام يفضل "النتائج" (من حيث النمو على وجه الخصوص) ولا يحتفظ إلا بالتخصص المصنع للتصدير كمصدر محتمل للنمو. لكن إذا كان من المهم وضع تصنيف للدول وفقا لأداء نموها، فإنه لا يزال من الضروري تحديد ما إذا كان هذا النمو يستند على أنماط شائعة تفسر مختلف هذه "المسارات من النمو" (Avallone & Nicolas, 2008, p. 29). ويعد جيفري زاكس (2000) من جانبه تصنيفا للاقتصاديات وفقا لـ"نوع" تنميتها. على عكس ما سبق من الاقتصاديين، فإنه يفحص مجموع اقتصاديات العالم وليس فقط الاقتصاديات الناشئة أو البلدان النامية. وهو يحدد خمسة أنواع ممكنة: النمو الداخلي، واللحاق بالركب، والنمو القائم على الموارد الطبيعية والعزلة الاقتصادية.

ويتوقف الانتماء إلى كل من هذه المجموعات على توفر معايير بسيطة، ولانتماء إلى الفئة الأولى يجب أن يملك الاقتصاد ما لا يقل عن عشر طلبات براءات الاختراع في الولايات المتحدة لكل مليون نسمة. وفي اقتصاديات المجموعة الثانية ينبغي أن تصل صادرات المنتجات المصنعة من فئة التصنيف الموحد للتجارة الدولية من 5 بالمائة إلى 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (Avallone & Nicolas, 2008, p. 30).

وينتمي الاقتصاد إلى الفئة الثالثة إذا كانت حصة صادراته من السلع الأساسية لا تقل عن 10 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وينتمي البلد إلى الفئة الرابعة إذا كان معدل خصوبته يساوي أو أكبر من 4 بالمائة.

وأخيرا يعتبر الاقتصاد "معزولا اقتصاديا" إذا كان معزولا جغرافيا ولا ينتمي إلى أي من الفئات الأربع الأخرى. على الرغم من أن هذا النهج يهدف على وجه التحديد إلى تسليط الضوء

على تنوع ديناميكيات النمو الممكنة، فهو اختزالي للغاية نظرا لأنه لا يحتفظ إلا بعدد محدود من المتغيرات، فضلا عن أنه ينطلق من فرضيات مسلمة بها على أساسيات النمو. وحسب ديديه جانكي (2001) فيإلى جانب الاقتصاديات المتقدمة (خصوصا في البلدان الصناعية القديمة)، يمكن تصنيف البلدان النامية إلى ثلاث فئات: اقتصاديات بصدد اللحاق السريع بالركب، مجموعة متباينة من البلدان ذات الدخل المتوسط وحتى العالي، والبلدان الأقل نموا. إحدى فوائد هذا التصنيف هو تسليط الضوء على التفاوت المحتمل في مستويات الدخل ضمن مختلف الفئات، وبالتالي التركيز على إمكانات النمو بدلا من النتائج المحققة. ومع ذلك فهذه محاولة أولية تستحق التعميق.

4. خاتمة

خلال الأربعين سنة الماضية، سجل عدد من البلدان النامية أداء اقتصاديا جيدا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية مساوية لنظيرتها في الدول الصناعية ظاهرة تدارك البلدان الأقل نموا للبلدان الصناعية في المجال الاقتصادي هي مع ذلك هامشية ومحدودة على بعض المناطق الجغرافية بل على بعض البلدان. كما يتضح من الأعمال التجريبية التي تهتم جدا بهذه المسألة. والواقع أن دول شرق آسيا هي الوحيدة عمليا التي شهدت تقاربا في مستويات دخلها بتلك الموجودة في الدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الجنوبية وسنغافورا والتايوان. باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على النمو الاقتصادي بل تتعداه إلى مفهوم أوسع بمعنى أنه يتضمن تغييرات في تنظيم العمل، ومستوى التعليم، والصحة، والأمن. لكن هذا التطور لا يكون ممكنا إلا مع نمو مستدام وهذا فعلا ما سجلته بلدان جنوب شرق آسيا.

5. المراجع

- Avallone, N., & Nicolas, F. (2008). *Diversité des « profils de croissance »*. Essai de typologie des pays en développement. Paris: L'Harmattan .
- de Solage, O. (1997). *Croissance ou developpment des tiers monde*. Paris: Lharmattan.
- DENIEUIL, P.-N. (2008). *Maghreb et sciences sociales, entre économie et société : de la problématique de l'émergence économique à la lecture des pratiques sociales*. Paris: L'Harmattan.
- Lafargue, F. (2011, septembre-octobre). Des économies émergentes aux puissances émergentes, Questions internationales . *La Documentation française* .
- Mathlouthi, Y. (2008). *L'émergence: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction*. Paris: L'Harmattan.
- Sottas, E. (1984). *Les payes les moins avancé, introduction au PMA et au nouveau programme substantiel d'action en leur faveur, 1984*. Nations unis.
- Teulon, F. (2010). *Croissance, crises et développement*. Paris : Edition PUF.
- The Boao Forum for Asia. (2009). *The Development of Emerging Economies Annual Report* .
- World investment report. (2015). *World investment report 2015: Reforming international investment governance*. NY: U UNCTAD - United Nations Publications Customer Service.
- الباحثون السوريون. (2015). *الدول المتقدمة والنامية والناشئة... أين يكمن الاختلاف؟ تم الاسترداد من* www.syr-res.com/pdf.php?id=5024
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2015). *لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015*. تم الاسترداد من http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15_Standaloneoverview_AR.pdf
- سامر حياتي. (2015). *ما هو معدل النمو الاقتصادي*. تم الاسترداد من <https://bit.ly/2qMigEj>
- سامية بوطمين. (2001). *انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، غير منشورة، 2001*. جامعة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة.
- عبد الله رزق. (2009). *اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافتة/الطبعة الأولى*. بيروت: دار الفارابي .
- محمد بجاوي. (1981). *من أجل نظام اقتصادي دولي جديد*. باريس.
- مفهوم. (2015). *كيف يمكن قياس الثروات؟ تاريخ الاسترداد 3 7 2015*, من mafhous: <http://www.mafhous.com/press5/atlas9.htm>

6. الإحالات والهوامش:

1- مركز الأمم المتحدة للإعلام، انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، بتاريخ: 24-06-2015، أنظر الموقع:
<http://www.unic-eg.org/15582>

2- مفهوم التقدم والتخلف ومعايير التصنيف، بتاريخ: الإثنين 09 نوفمبر 2015، أنظر الموقع:
http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post_71.html